

فَيْكَاوِي

هيئة الرقابة الشرعية

٢٠٢٤



البنك العربي الاسلامي الدولي

ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

” ثقة ... أمان ... وإستثمار حلال ”

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة الفتاوى

- 3..... التعديل على وكالة الاستثمار المقيدة
- 4..... تعديل العملات على الاعتمادات والبوالص والكفالات
- 5..... الحركات المرفوضة على بطاقات البنك

التعديل على وكالة الاستثمار المقيدة

الطلب:

التعديل على وكالة الاستثمار المقيدة حسب التالي: -

النص الاصيل قبل اي تعديل:-

يتعهد الفريق الثاني (العميل) بعدم التخليص على البضاعة- إن وردت المستندات باسمه- و/أو تسلمها إلا بعد الرجوع للفريق الأول (البنك) والحصول على موافقة الخطية المسبقة، الا في الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل وحوالات المراجعة التي يكون فيها شحن البضاعة برياً فان الفريق الاول يفوض الفريق الثاني باستلام البضاعة والمستندات والتخليص عليها شريطة أشعار البنك بوصول البضاعة.

النص بعد تعديله وفقاً للرأي الشرعي:-

يتعهد الفريق الثاني بعدم التخليص على البضاعة- إن وردت المستندات باسمه- و/أو تسلمها إلا بعد الرجوع للفريق الأول والحصول على موافقته الخطية المسبقة، الا في الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل وحوالات المراجعة التي يكون فيها شحن البضاعة برياً فان الفريق الاول يفوض الفريق الثاني باستلام البضاعة والمستندات والتخليص عليها مع عدم استخدام البضاعة الا بعد عقد المراجعة.

الرأي القانوني:-

يتعهد الفريق الثاني بعدم التخليص على البضاعة- إن وردت المستندات باسمه- و/أو تسلمها إلا بعد الرجوع للفريق الأول والحصول على موافقته الخطية المسبقة، الا في الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل وحوالات المراجعة التي يكون فيها شحن البضاعة برياً فان الفريق الاول يفوض الفريق الثاني باستلام البضاعة والمستندات والتخليص عليها مع عدم استخدام البضاعة بالتصرف بالبضاعة الا بعد عقد المراجعة

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

لا مانع شرعي

تعديل العملات على الاعتمادات والبوالص والكفالات

الطلب:

يرغب البنك بالتعديل على العملات المستوفاة على الاعتمادات والبوالص والكفالات وتفصيلها كالتالي:-

أولاً: الاعتمادات

1-عمولة الزيادة في قيمة الاعتماد عند وروده من المستفيد الخارجي وتستوفي من المستفيد الخارجي:-

- أ- الاعتماد الذاتي: 0.375 % والحد الأدنى 50 دينار
- ب- الاعتماد المراجعة: 0.975 % والحد الأدنى 100 دينار

2-عمولة تداول/ورود المستندات بعد تاريخ انتهاء الصلاحية وتستوفي من المستفيد الخارجي:

- أ- الاعتماد الذاتي مؤجل الدفع او بالاطلاع: 0.375 % والحد الأدنى 50 دينار.
- ب- الاعتماد بالاطلاع مراجعة: 0.475 % والحد الأدنى 50 دينار.
- ت- الاعتمادات مؤجلة الدفع مراجعة: 0.475 % والحد الأدنى 50 دينار.

ثانياً: الكفالات:

رفع عمولة التعديلات غير المالية لتصبح 25 دينار بدلاً من 10 دنانير، وتستوفي من العميل .

ثالثاً: البوالص الصادرة والواردة:

استيفاء عمولة التعديلات غير المالية بقيمة 25 دينار، وتستوفي من العميل .

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

العملات لها ضوابط منها عدم التكرار ولمرة واحدة وحسب الجهد والعرف المصرفي لذلك نوصي بالالتزام بالعرف المصرفي الإسلامي.

الحركات المرفوضة على بطاقات البنك

الطلب:

يرغب البنك بتخفيض عدد الحركات المرفوضة على بطاقات البنك الائتمانية والقيد المباشر وذلك بهدف تخفيض العمولات والرسوم التي تفرض على البنك من شركة فيزا العالمية وزيادة الإيرادات، فيما يلي الإجراءات التي سيتم تطبيقها لتحقيق ذلك:

1. تخفيض مدة حجز حركات السحب والشراء على بطاقات القيد المباشر لتصبح 8 أيام بدلاً من 15 يوم كما هو مطبق على البطاقات الائتمانية.
2. زيادة عدد حركات الشراء اليومية والانترنت للبطاقات الائتمانية وبطاقات القيد المباشر لتصبح 20 حركة يومياً بدلاً من 10 حركات للائتمانية و15 للقيد المباشر.
3. زيادة عدد حركات السحب النقدي لتصبح 20 حركة يومياً بدلاً من 10 حركات.
4. تخفيض حد السحب النقدي ليصبح 50% بدلاً من 80 % وذلك لمنع سحب الرصيد كاملاً ولتحفيز العملاء على استخدام بطاقاتهم للشراء.
5. السماح للعملاء حاملي البطاقات المقسطة بالسحب النقدي خارجياً مع عمولة سحب نقدي مقطوعة بقيمة 4 دنانير لكل حركة سحب خارج الأردن لتغطية التكاليف وفروقات العملة.
6. السماح بتجاوز سقف البطاقة المقسطة بنسبة 10% (بحد أعلى 100 دينار) في حال استهلاك كافة السقف الائتماني واشعار العميل بذلك.
7. تفعيل البطاقات الائتمانية في دول (الهند – اندونيسيا – رومانيا) كونه تم إيقافهم منذ سنوات طويلة سبب حدوث حالات تزوير.
8. زيادة السقوف اليومية للبطاقات.

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

التوصيات المقترحة لا تخالف المعايير الشرعية، وبخصوص العمولة السحب النقدي الخارجي فلا مانع من قبولها من الناحية الشرعية.

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ